**لجان التدقيق**

**اولاً : مفهوم لجان التدقيق**

لقد عرف البعض لجنة التدقيق بأنها " لجنة منبثقة من مجلس إدارة الشركة وعضويتها قاصرة فقط على الأعضاء غير التنفيذيين الذين لديهم خبرة في مجال المحاسبة والتدقيق وتكون مسؤولة عن الأشراف على عملية إعداد القوائم المالية، ومراجعة المبادئ والسياسات المحاسبية، ومراجعة وظيفتي التدقيق الخارجي والداخلي، ومراجعة الالتزام بقواعد

حوكمة الشركات"

وعرفها (Arens, et. al, 2010, p84). بأنها عبارة عن عدد من الأشخاص المختارين من بين أعضاء مجلس إدارة الشركة، تكون مسئولة عن المحافظة على استقلالية المدقق عن الإدارة، وتتكون من ثلاثة إلى خمسة أعضاء وقد تمتد لتشمل سبعة أعضاء من أعضاء مجلس الإدارة من غير المديرين".

**ثانياً : أهداف لجان التدقيق**

تهدف لجان التدقيق إلى الإشراف على السياسات المحاسبية والتقارير المالية للشركة والالتزام بتعليماتها، وبذلك فهي تساعد مجلس الإدارة على تنفيذ مسئولياته القانونية، وكذلك العمل كحلقة وصل بينه وبين كل من المدقق الخارجي والداخلي

أن الهدف من تشكيل لجان التدقيق تتمثل في أربعة عناصر رئيسة (الصوص:2012: 33) :

1. مساعدة المدقق الخارجي في إتمام عمله بكفاءة وفاعلية وموضوعية.

2. الإشراف التام على النظم المالية والرقابية في الشركة.

3. مراجعة السياسات والممارسات المحاسبية، واختيار السياسات المحاسبية الأكثر ملاءمة.

4. التوصية إلى الهيئة العامة بتعيين مدقق الحسابات الخارجي وتحديد أتعابه.

كما جاء أيضاً بأن لجان التدقيق تؤدي دوراً مهماً من حيث

1. منح الثقة لمستخدمي القوائم المالية، وخلق انطباع لديهم بأن مراقبة أنشطة الشركة تتم على مستوى مجلس الإدارة من خلال لجنة التدقيق، مما يضفي طابع الجدية على الوظيفة الرقابية، والتركيز على مساءلة مجلس الإدارة تجاه جمهور المساهمين.

2. ضمان نزاهة القوائم المالية المنشورة وشفافية الإفصاح عن المعلومات التي تهم الأطراف المختلفة ذات العلاقة.

3.التأكد من كفاءة نظم إدارة المخاطر وكفاءة وفاعلية العمليات التشغيلية.

4.التأكد من أن العمليات المالية وتصرفات الأشخاص تتوافق مع الأنظمة والقوانين المطبقة.

5. التكامل بين أنشطة التدقيق والتأكيدات الداخلية والخارجية ونظم الرقابة المتبعة.

6.العمل على حل القضايا والإشكاليات التي تعود لأسباب مختلفة من خلال استخدام اللجنة كأداة تحقيق داخلية مستقلة تناقش أي حالات تذمر أو شكاوي تؤثر في أعمال الشركة بشكل عام.

7. الاهتمام بسمعة الشركة والحفاظ عليها عن طريق توثيق العلاقات وإجراء الحوار والاتصالات مع جميع الأطراف ذات المصلحة فيها.

8.التأكد من صحة السلوكيات الأخلاقية للأفراد والاهتمام بالقضايا الاجتماعية والبيئية.

**ثالثاً : أهمية لجان التدقيق**

تتجلى أهمية لجان التدقيق من خلال المنافع المتوقعة منها، والتي يمكن أن تقدمها إلى جميع الأطراف ذات العلاقة، مثل: مجلس الإدارة والمدقق الخارجي والداخلي والمساهمين وأصحاب المصالح.

ويمكن توضيح المنافع التي تقدمها لجان التدقيق للأطراف السابقة على النحو الاتي (الصوص :2012: 34) :-

1. أهميتها بالنسبة لمجلس الإدارة : أن إنشاء لجنة التدقيق سوف يؤدي إلى مساعدة أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين على تنفيذ مهامهم ومسئولياتهم، وخاصة فيما يتعلق بنواحي المحاسبة والتدقيق من خلال تحسين الاتصال بين مجلس الإدارة والمدقق الخارجي، وذلك من خلال الاجتماع بالمدقق الخارجي أثناء وفي نهاية عملية التدقيق وتوصيل نتيجة هذه الاجتماعات إلى مجلس الإدارة و المساعدة في حل المشكلات التي قد يواجهها المدقق مع إدارة الشركة فيما يتعلق بإعداد القوائم المالية.
2. أهميتها بالنسبة للمدقق الخارجي : لعل الدور الذي تلعبه لجان التدقيق في تدعيم استقلالية المدقق الخارجي بالشكل الذي يؤدي إلى قيامه بمهامه دون ضغط أو تدخل من الإدارة، وعليه هناك بعض المعايير التي اهتمت بطبيعة العلاقة بينهما من حيث دور لجان التدقيق في تعيين المدقق الخارجي وتحديد أتعابه وحل المشكلات التي قد تنشأ بين الإدارة والمدقق الخارجي وكذلك زيادة التفاعل بين كل من المدقق الخارجي والداخلي.
3. أهميتها بالنسبة للتدقيق الداخلي : تقوم لجان التدقيق باختيار رئيس قسم التدقيق الداخلي وتوفير الموارد اللازمة لهذا القسم والاجتماع المستمر بهم لحل المشكلات التي قد تنشأ بينهم وبين الإدارة، مما يؤدي إلى زيادة استقلالية وتفعيل دور قسم التدقيق الداخلي.
4. أهميتها بالنسبة للمستثمرين والأطراف الخارجية: إن إنشاء لجان التدقيق داخل الشركات يؤدي إلى زيادة الاعتمادية والشفافية في المعلومات والتقارير المحاسبية التي تصدرها الشركات، مما يؤدي بدوره إلى زيادة ثقة المستثمرين والأطراف الخارجية في تلك التقارير.

**رابعاً : مسؤوليات لجنة التدقيق**

فضلاً عن المسؤوليات المحددة للجنة التدقيق قد تختلف من دولة لآخري وقد تتنوع على أساس نوع ودرجة تعقد حجم الأعمال ،الا ان المسؤولية الملقاة على عاتق أعضاء لجنة التدقيق تكون كبيرة بسبب انها تمثل جزءً مهما من عملية الإشراف والرقابة ولها دور حقيقي في المساعدة على الاحتفاظ بثقة المستثمر في القوائم المالية التي يفصح عنها ، إذ تكلف لجنة التدقيق بشكل عام بالإشراف على ثلاث مجالات أساسية هي (حسن :2012: 213-214) :-

**أولا : إعداد التقارير المالية**

١ . تعد مسؤولية إعداد التقارير المالية من مسؤولية الإدارة المالية وتحديدا المحاسبين ، الا إن دور لجنة التدقيق في هذا الجانب يتمثل بالدور الإشرافي والرقابي المتمثل بفحص كافة القوائم المالية السنوية أو المرحلية قبل مصادقة مجلس الإدارة عليها وقبل نشرها للتأكد من موضوعيتها ومصداقيتها وملاءمتها وتقديمها في الوقت المناسب .

٢ . استعراض نتائج التدقيق الداخلي والخارجي والملاحظات الواردة في تقرير المدقق الخارجي أو توصياته المقدمة لتحسين الاداء والعمليات والرقابة الداخلية .

٣ . فحص كافة السياسات المحاسبية المعتمدة مع التركيز على بيان انعكاسات التغير فيها على القوائم المالية وتقييم سياسات الإدارة في التقديرات والتي تعد مؤثرة وجوهرية على القوائم المالية ،الى جانب التركيز على العمليات الجوهرية ولاسيما تلك التي تعد غير روتينية أو محل مساءلة أو غير أخلاقية .

٤ . التشاور مع الإدارة والمدقق الخارجي حول القوائم المالية وحل أية خلافات ملموسة قد تنشأ بينهما عند إعدادها.

**ثانيا :الرقابة الداخلية وادارة المخاطر**:

١ . تقويم فاعلية الرقابة الداخلية والتأكد من درجة الالتزام بالقوانين والتعليمات النافدة .

٢ . التأكد من وجود عملية رسمية لتحديد وتقدير وادارة المخاطر في كافة المستويات الإدارية والتحقق من وجود نظام مناسب لإدارتها .

٣ . مساعدة مجلس الإدارة في تنفيذ مسؤولياته الرقابية وتحديدا في مجال عملية إدارة المخاطر الرئيسة التي يمكن أن تؤثر على إعداد التقارير المالية وغير المالية للشركة والسعي لفهم بيئة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الشركة وتحديد الكيفية التي يمكن أن يتم التعامل بها مع تلك المخاطر

**ثالثا : عمليات التدقيق الداخلي والخارجي**

١ . متابعة فاعلية التدقيق الداخلي واجراءاته وتقييمها ،وتحديد المؤهلات المطلوبة في هذا المجال

٢ . بيان أثر التغيرات الهامة في المبادئ والسياسات المحاسبية على نطاق عملية التدقيق .

٣ . حل المشكلات والصعوبات والخلافات التي تنشأ أثناء ممارسة عملية التدقيق مع توافر المعلومات المطلوبة وفي الوقت الملائم والتنسيق بين المدقق الخارجي والداخلي والإدارة .

٤ . التوصية بتعيين المدقق الخارجي أو عزله لمجلس الإدارة وتحديد أجوره والإسهام بوضع ضوابط حول مشاركته في تقديم خدمات غير تدقيقية .